



عام انقضى بشره.. لكنه غادر بخير عيم

عام الدبلوماسية الخليجية والدولية في اليمن

كان العام المنقضي 2011م مسرحاً لأكبر وأعمق أزمة سياسية عرفتها اليمن والتي كانت أيضاً سبباً وادعافاً للأسرة الدولية والإقليمية ممثلة على وجه الخصوص بالأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي والامم المتحدة ومجلسي الامن لتقديم الجهود الكبيرة والطيبة تجاه بلادنا لمساعدته على تجاوز الأزمة. ومع اندلاع الأزمة السياسية الخائفة والتي بدأت فصولها مع الشهر الأول للعام 2011م، بدأت معها جهود الاشقاء والاصدقاء والتي أفضت الى اطلاق المبادرة الخليجية ثم تلاها قرار مجلس الامن الدولي 2014 للذان ساهما بفعالية لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد بعد جهود جبارة ومضنية من الاشقاء في دول الخليج وأطراف الاسرة الدولية.. جديرة بالتقدير والوقوف امامها بكل احترام وعرفان.

كتب: اسامة الشرعي

ويشهد أبناء اليمن وسيشهد معهم التاريخ ان أشقاءهم في دول الخليج وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الراعي الكريم للمبادرة الخليجية كانوا السباقين لتقديم العون والمؤازرة لمساعدة بلادنا، في موقف أخوي صادق ليس بجديد عليهم، بل يضاف الى الكثير من المواقف الخيرة عبر عقود طويلة تجسدت فيها معاني الاخاء والتعاون المتميز والمؤثر بين بلادنا وجيرانها الاشقاء في دول الخليج سواء أكان جماعياً على مستوى دول المجلس أو فردياً بين بلادنا وأحد دول المنظمة الخليجية ضمن اطار التعاون الأخوي المشترك الذي يحقق مصالح الجميع على كافة الاصعدة والمستويات.

تحكيم العقل
وعندما نقول ان جهود المبادرة الخليجية تجاه الأزمة اليمنية قد بدأت مبكراً منذ اندلاعها فهي بالفعل كذلك، بدءاً من تصريحات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وعدد من القادات السياسية والمفكرين والكتاب والصحفيين في دول مجلس التعاون.. منهم على وجه الخصوص في الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية التي نادت في مجملها الأطراف السياسية اليمنية الى تحكيم العقل ونبذ العنف والتزام الحكمة اليمنية التي عرفوا بها لتجاوز الأزمة إيماناً وحرصاً منهم على ان الحالة اليمنية ليست كميثاقاتها من الحالات العربية التي سادت قبل وبعد الأزمة اليمنية، وعُرِفَتْ بما يسمى «الربيع العربي» حيث مثل هذا المدخل الصحيح والواعي لدول الخليج العربي تجسيدا المقولة فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية التي أعلنها ومنذ اللحظات الاولى ان اليمن هي نسج وحدها وتختلف تماما عن غيرها من الحالات العربية، الأمر الذي وعته وأدرته دول مجلس التعاون الخليجي وكان بمثابة الطريق الصحيح التي مهدت الاجواء وفورت مفااتيح الحل للأزمة.

المبادرة الخليجية
جهود دول التعاون الخليجي منفردة او مجتمعة كمجلس التعاون والتي كانت ثمرتها الايجابية «المبادرة الخليجية» التي قبلها ووافق عليها كل الأطراف اليمنية، بمباركة دولية مرت بالعديد من المراحل والمحطات المهمة في مقدمتها انعقاد عدد من الاجتماعات على مستوى الدول او المجلس.. ومنها على سبيل المثال اجتماع مجلس الوزراء لدول المجلس في دورته الاستثنائية (٢١) التي عقدت في ٢٣ أبريل

ما يحتاج إليه اليمن

بعد التوقيع على المبادرة الخليجية في الرياض في الثالث والعشرين من شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، من قبل أطراف الأزمة في اليمن لنقل السلطة، تفاعل المراقبون خيرا في أن يكون التوقيع خطوة في الطريق الصحيح لمعالجة الأوضاع التي يكابدها اليمنيون منذ بدء الأزمة قبل نحو عام.

وزاد التفاؤل بتحرك مساعي التسوية السياسية مع تشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة المعارضة، والدعوة إلى انتخابات رئاسية مبكرة من المقرر أن تجري بعد شهرين، إلا أن الواقع على الأرض يشير إلى أن بعض القوى السياسية لا يزال يراهن على معالجة الأزمات بمزيد من التوترات، والأحداث.

اليمن يعاني في الأصل منذ ما قبل اندلاع ثورة الشباب المطالبة بالتغيير، وزادت هذه المعاناة أكثر بعد مرور ١١ شهراً على اندلاعها، مع خلفته من مخاوف حقيقية على مستقبل البلد واستقراره، والأهم أمنه الغذائي، وجاءت الأرقام التي تحدثت عن وقوع أكثر من أربعة ملايين يمني تحت طائلة الجوع العام المقبل، إذ يأكلون وجبة كل ثلاثة أيام، لتدق ناقوس الخطر من أوضاع أسوأ في حال استمر فرقاء الحياة السياسية في تبادل الاتهامات والالتزامات المضادة ونسوا معالجة الأوضاع الإنسانية التي تتدهور كل يوم.

لقد أفرز الصراع السياسي الممتد أشراً عدة، أزمة إنسانية عميقة، بدأ فيه اليمن كأنه يتجه نحو «النموذج الصومالي»، وهو ما حذر منه مؤخراً عدد من منظمات الأمم المتحدة المعنية بمتابعة الكوارث الإنسانية، وصار لزاماً على المسؤولين اليمنيين في السلطة والمعارضة مساعدة بلدهم عوضاً عن التفرج عليه وهو يغرق تدريجياً في أزمات متفرعة حتى لا يأتي اليوم الذي يكون فيه على «اللبن المسكوب».

يحتاج اليمن إلى عقلية مختلفة تدير المستقبل عوضاً عن العقلية التي أدارت الماضي وتدير الحاضر، عقلية تنبذ «النأر السياسي» وتبني عوضاً عنه «النأر من السلبات والأخطاء والعثرات» التي جُمِعت على جسد الدولة اليمنية منذ ثورة ثور قبل خمسين عاماً وحتى اليوم.

خطاب التصالح مطلوب اليوم في البلاد أكثر من أي خطاب آخر، خطاب تعلق فيه مصلحة اليمن على مصلحة الأحزاب والأفراد مهما كان دورهم، فاليمن فوق المصالح الشخصية، والأولى أن يتفهم اليمنيون أوضاع بلادهم الحرجة ويعملوا على تجاوزها بأقل الخسائر الممكنة حتى لا تدخل البلاد في دوامة من الأزمات لا تنتهي.

افتتاحية صحيفة (الخليج) الإماراتية

ذات الأحداث التي عاشتها بلادنا خلال العام المنصرم ٢٠١١م لم يقتصر الاهتمام بها على الاشقاء من دول الجوار بل كان عنواناً عريضاً على مستوى الاسرة الدولية في مقدمتها الامم المتحدة والدول الكبرى دائمة العضوية بمجلس الامن والاتحاد الاوربي، والدول والمنظمات المانحة والمساعدة لبلادنا، الأمر الذي كشف الأهمية البالغة لليمن وخصوصيتها الجغرافية التي تتداخل فيها الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية ليس على مستوى البلاد وحسب بل على امتداد المنطقة بأسرها ويحدود ممتدة تشمل قرارات ودولاً كبرى.. من هنا كان هذا الاهتمام الدولي ببلد استثنائي يطل على أهم الممرات المائية التي تجري عبرها ومن خلالها صادرات النفط من الشرق الى الغرب والتجارة والسباحة والتبادلة بينهما..

من هذا المنطلق برز الدور الاستثنائي الكبير للأمم المتحدة التي أولى امينها العام بان كي مون الاهتمام الخاص وال مباشر للازمة السياسية، وأرسل مستشاره جمال بن عمر مبعوثاً له الى بلادنا، وهي حالة بالغة الدلالة من المؤسسة الدولية تجاه اليمن وخصوصيته، حيث لم يول هذا القدر من الاهتمام العالي والكبير لدول عربية أخرى شهدت أزمات واضطرابات وفوضى لا تماثل الأزمة في بلادنا بل تفوقها حجماً وخسائر وأضراراً.

نعم انصرف العام ٢٠١١م بخيره وشره وبما حمل من مأس وويلات كبيرة وعميقة تثبتت في الازمة السياسية التي جُمِعت على الوطن وابنائها طيلة أحد عشر شهراً انعكست سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.. لكنه بالمقابل حمل معه العديد من الاشارات الوضاه في مقدمتها اتفاق اليمنيين بجد واخلاص على تجاوز أزمتهم السياسية وتشكيل حكومتهم الوفاقية ومعها اللجنة العسكرية الامنية لتحقيق الامن والاستقرار، التي باشرت وانجزت ولا تزال تعمل بجد واخلاص من أجل ازالة كافة المظاهر المسلحة ورفع المتاريس ورم الخنادق والانفاق، بمؤازرة أعمال اللجنة العليا للانتخابات على طريق التهيئة والاعداد للانتخابات رئاسية مبكرة، وغيرها من الجهود والاجراءات التي ساهمت في إخراج اليمن من عنق الزجاجة وموقفها الصعب والحرج جراء الأزمة والتي كان للاشقاء في دول الخليج والاصدقاء من الاسرة الدولية الجهد الايجابي والمؤثر الذي لا يمكن لاوينبغي أن يمر دون سطور - على أقل تقدير - من الوفاء والعرفان من اليمنيين الذين لم يخيبوا ظن اشقائهم واصدقائهم بأنهم فعلاً حملة لواء «الإيمان يمان والحكمة يمانية».

تأكيدات الرئيس على خصوصية اليمن وضعت مجلس التعاون والأمم المتحدة على الطريق الصحيح

رعاية خادم الحرمين الشريفين للمبادرة الخليجية جعلت الحصان قبل العربية وقادته لتجاوز الأزمة

الدورة التالية لها (٢٣) في ١٠ أبريل والتين اقترتا وما تلى ذلك من محطات مهمة مثل الاجتماع الاستثنائي لوزراء دول مجلس التعاون الذي عقد يوم الاحد ١٧ أبريل بمقر الامانة العامة للمجلس في العاصمة السعودية الرياض، والاجتماع الاستثنائي للممثل التالي له لوزراء الخارجية الخليجيين، في العاصمة الاماراتية ابوظبي في ١٩ أبريل والذين خصصا وكرسا للشأن اليمني، وكان نتاجهما المبادرة الخليجية التي دعمتها تالياً مجلس الأمن قبل ان تطلى بقبول ومباركة الاطراف السياسية اليمنية لترسيو مع الآراء والافكار اليمنية بمختلف اتجاهاتها للوصول الى طريق يخرج بالازمة المظلمة الى نور التوافق والاتفاق والتصالح.. حيث وافق الجميع وفي مقدمتهم فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومن خلفه المؤتمر الشعبي العام على المبادرة الخليجية وذلك بتقديمهم التنازلات الكبيرة ومنها الحقوق الشرعية والدستورية تقديماً للمصلحة الوطنية.



زعماء العالم يؤازرون الشعب اليمني

العام المنصرم ٢٠١١م يمثل ما حمل معه من أزمة سياسية كبيرة وخائفة غير مسبوقة، كان أيضاً عاماً للدبلوماسية الخليجية والدولية، حيث تلقى فخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح ونائبه عبدربه منصور هادي الاتصالات الهاتفية من زعماء العالم خاصة من الدول الكبرى والمنظمات الدولية المانحة، وكذا اللقاءات بالمسؤولين من الامم المتحدة ودول الخليج والاتحاد الاوربي والشرق الأوسط ورؤساء البعثات والممثلين المقيمين بالعاصمة صنعاء والتي صبت جميعها في اتجاه دعم اليمن من أجل تجاوز أزمته السياسية التي كانت أبرز عناوين العام الميلادي ٢٠١١م.

ومن بين تلك الزعامات والشخصيات ذات التأثير الاقليمي والدولي التي اهتمت بالشأن اليمني خلال مراحل الازمة السياسية - على سبيل المثال وليس الحصر - الملك عبدالله بن عبدالعزيز عاهل السعودية، والرئيس الامريكى باراك اوباما والرئيس الروسي دميتري ميدفيدف ووزيرة خارجية الاتحاد الاوربي كاترين أشتون والمستشارة الامريكية انجيلا مريكس.. والرؤساء والقيادات في الصين وفرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول والمنظمات الدولية والعربية.

وفي صنعاء التقى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه عبدربه منصور هادي كل على حده العديد من مسؤولي ومبعوثي الدول الكبرى والمنظمات الدولية والسفراء والممثلين المقيمين في صنعاء والتي أكدت جميعها على أهمية استقرار بلادنا وتجاوز أزمته، التي تحفظ لدول المنطقة والعالم الامن والاستقرار.



بيانات «مثيرة للصدمة» عن سوء التغذية في اليمن

عبرت شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) التابعة لمنظمة الأمم المتحدة عن أملها أن تساعد البيانات الجديدة «الصادمة» عن سوء التغذية والمأخوذة عن دراسة استقصائية تم اجراؤها في غرب اليمن على تسليط الضوء على خطورة الوضع الإنساني في البلاد، وتحفيز الجهات المانحة على اتخاذ إجراءات عملية فورية.

وأوضحت أن دراسة حديثة أجرتها وزارة الصحة العامة والسكان اليمنية بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) شملت (٣١٠٤) أسرة في محافظة الحديدة في شهر أكتوبر الماضي جمعت خلالها بيانات عن (٤٦٦٨) طفل دون سن الخامسة.. حيث توصلت الدراسة إلى أن نسبة سوء التغذية الحاد (GAM) بلغت ٣١,٧٪ - أي أن ما يقرب من ثلث الأطفال الذين شملهم الاستطلاع يعانون من سوء التغذية الحاد، وأن ما يقرب من ١٠٪ يعانون من سوء التغذية الشديد وتتجاوز هذه الأرقام ضعف عتبة الطوارئ المتعارف عليها دولياً والتي تبلغ ١٥٪.. مشيرة إلى أن الدراسة أوضحت أيضاً أن ما يقرب من ٦٠٪ من الأطفال يعانون من نقص في الوزن، في حين يعاني ٤٠,٥٪ من قصر القامة وانخفاض طولهم بحسب أعمارهم، وهذه علامة على صابتهم بتغذية طويلة الأمد.

وقالت الشبكة: «إن منظمات الإغاثة ترى أن بعض الجهات المانحة غير مقتنعة حتى الآن بحجم المشكلة» ونقلت عن أحد العاملين بهذه المنظمات قوله: «لظالماً شكل الموضوع تحدياً خلال اجتماعنا من أي من الجهات المانحة.. حيث يكون السؤال المطروح دائماً هو: أين الإحصائيات؟ أين البيانات؟.. لماذا يجب أن يموت الأطفال أولاً قبل أن نتعرف بالكارثة التي تلوح في الأفق هنا في اليمن..»

الشرق القطرية: اليمن بحاجة لخمس مليارات دولار لتجنب الانهيار الاقتصادي

نقلت عن الخبير الاقتصادي اليمني محمد اليميني الذي قدر هذا المبلغ قوله إن ثلاثة مليارات دولار من هذا المبلغ يذهب كاملاً إلى ميزانية الحكومة كي تستطيع تغطية عجز الموازنة ومواجهة المرحلة الانتقالية وإعادة الحياة إلى مرافق الدولة.. ونقلت عن الخبير الاقتصادي اليمني محمد اليميني الذي قدر هذا المبلغ قوله إن ثلاثة مليارات دولار من هذا المبلغ يذهب كاملاً إلى ميزانية الحكومة كي تستطيع تغطية عجز الموازنة ومواجهة المرحلة الانتقالية وإعادة الحياة إلى مرافق الدولة.. ونقلت عن الخبير الاقتصادي اليمني محمد اليميني الذي قدر هذا المبلغ قوله إن ثلاثة مليارات دولار من هذا المبلغ يذهب كاملاً إلى ميزانية الحكومة كي تستطيع تغطية عجز الموازنة ومواجهة المرحلة الانتقالية وإعادة الحياة إلى مراكف الدولة.. ونقلت عن الخبير الاقتصادي اليمني محمد اليميني الذي قدر هذا المبلغ قوله إن ثلاثة مليارات دولار من هذا المبلغ يذهب كاملاً إلى ميزانية الحكومة كي تستطيع تغطية عجز الموازنة ومواجهة المرحلة الانتقالية وإعادة الحياة إلى مراكف الدولة..

وقال قنصل عام سلطنة عمان بعدن المستشار سعيد بن محمد الشكيلي لوكالة الأنباء «سبأ»: إن القنصلية تلقت توجيهات من الهيئة لتقديم مساعدات ١١١ الف و٢٥٤ أسرة عبر الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين.. وأوضح القنصل انه تم خلال شهري نوفمبر وديسمبر الماضيين تقديم مساعدات ١١١ الف و٧٤٠ أسرة شملت مواد غذائية، كما قدمت خلال سبتمبر مساعدات لنازحي آيين عبر خمس رحلات جوية حملت مساعدات غذائية بمبلغ مليون و٣١٠ الف دولار.

فيما الملياران الأخيران يتم توجيهها لتعزيز وتطوير وإعادة هيكلة القطاع الخاص، ذلك أن العشرات الآلاف من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص أعلنت إفلاسها وكانت تشغل مئات الآلاف من الناس، وإنشاء برنامج خاص بالفقراء الذين

الشرق القطرية: اليمن بحاجة لخمس مليارات دولار لتجنب الانهيار الاقتصادي

قالت صحيفة «الشرق» القطرية إن اليمن بحاجة لتقديم خمسة مليارات دولار على الأقل كمساعدات ملحة وعاجلة من المانحين لحكومة الوفاق الوطني على مدى عام يتجه معظمها لتمويل ميزانية الحكومة لتجنب البلاد مخاطر الانهيار الاقتصادي.

وأضافت ان الحكومة اليمنية تجري حالياً ترتيبات لعقد مؤتمر عاجل للمانحين خلال يناير الجاري بالعاصمة السعودية الرياض للحصول على دعم دولي لمساعدتها على مواجهة متطلبات المرحلة الانتقالية وللخروج من أزمته الطاحنة التي تعصف بالبلاد منذ بداية العام الماضي..

ونقلت عن الخبير الاقتصادي اليمني محمد اليميني الذي قدر هذا المبلغ قوله إن ثلاثة مليارات دولار من هذا المبلغ يذهب كاملاً إلى ميزانية الحكومة كي تستطيع تغطية عجز الموازنة ومواجهة المرحلة الانتقالية وإعادة الحياة إلى مراكف الدولة.. ونقلت عن الخبير الاقتصادي اليمني محمد اليميني الذي قدر هذا المبلغ قوله إن ثلاثة مليارات دولار من هذا المبلغ يذهب كاملاً إلى ميزانية الحكومة كي تستطيع تغطية عجز الموازنة ومواجهة المرحلة الانتقالية وإعادة الحياة إلى مراكف الدولة..

